الأمم المتحدة

A/HRC/46/68

الجمعية العامة

Distr.: General
3 February 2021
Arabic
Original: French

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والأربعون

22 شباط/فبراير – 19 آذار/مارس 2021

البند 10 من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

حالة حقوق الإنسان في مالي

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي، عليون تين*

موجز

يتناول هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 38/43 الذي اعتُمِد في 22 حزيران/يونيه 2020، الفترةَ من 22 حزيران/يونيه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. ويستند إلى المعلومات التي أتاحتها للخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي، أليون تين، عدة جهات فاعلة تعمل في مالي، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وهيئات الأمم المتحدة وكذلك مصادر أخرى، ولا سيما منظمات المجتمع المدني. ومما يؤسف له أن الخبير المستقل لم يكن، حتى تاريخ استكمال هذا التقرير، قد تلقى المساهمات الملتمسة من حكومة مالي. ونظراً للقيود المالية التي تواجهها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لم يتمكن الخبير المستقل من زيارة مالي خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

* اتُّفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة التي قدمته.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة 3

ثانياً – الظروف السائدة في البلد 3

ألف – الظروف السياسية 3

باء – الظروف الأمنية 4

جيم – استمرار التحدي المتمثل في مكافحة الإفلات من العقاب 5

ثالثاً – حالة حقوق الإنسان 8

ألف – الحقوق المدنية والسياسية 8

باء – النزاعات بين الطوائف وداخلها 11

جيم – وضع المرأة 13

دال – وضع الطفل 15

هاء – المهاجرون والمشردون داخل بلدهم 15

واو – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 16

رابعاً – الاستنتاجات والتوصيات 16

ألف – الاستنتاجات 16

باء – التوصيات 17

أولاً- مقدمة

1- قُدِّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 38/43 المؤرخ 22 حزيران/يونيه 2020، الذي مدد فيه المجلسُ ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي سنةً واحدة من أجل مساعدة حكومة مالي في الجهود التي تبذلها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وطلب فيه إلى الخبير المستقل أن يقدِّم إليه تقريراً في دورته السادسة والأربعين.

2- ويستند هذا التقرير إلى المعلومات التي أتاحتها للخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي، أليون تين، عدة جهات فاعلة تعمل في مالي، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (البعثة المتكاملة) وهيئات الأمم المتحدة وكذلك مصادر أخرى، ولا سيما منظمات المجتمع المدني. ويود الخبير المستقل أن يشكر جميع هذه الجهات الفاعلة. ومما يؤسف له أن الخبير المستقل لم يكن، حتى تاريخ استكمال هذا التقرير، قد تلقى المساهمات الملتمسة من حكومة مالي. ونظراً للقيود المالية التي تواجهها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لم يتمكن الخبير المستقل من زيارة مالي خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

ثانياً- الظروف السائدة في البلد

ألف- الظروف السياسية

3- يرحب الخبير المستقل بتمكن الجهات الفاعلة في مالي من الاتفاق على عملية انتقالية سياسية مدتها 18 شهراً في أعقاب الأزمة الاجتماعية-السياسية التي شهدها البلد على إثر الانتخابات البرلمانية التي جرت في 29 آذار/ماير و19 نيسان/أبريل 2020 والتي انتهت بانقلاب في 18 آب/أغسطس 2020. ويحيي الخبير المستقل اعتماد الميثاق الانتقالي الذي يحدد أولويات المرحلة الانتقالية، ويرحب بكون جميع الهيئات التي ينص عليها الميثاق قد أُنشِئت بالفعل.

4- ويحيي الخبير المستقل كون الجهات الفاعلة الرئيسية ظلت، على الرغم من الأزمة الاجتماعية - السياسية، تؤكد من جديد التزامها باتفاق السلام والمصالحة في مالي الناتج عن عملية الجزائر في عام 2015. غير أنه يلاحظ بقلق التأخيرات التي حدثت في عام 2020 في تنفيذ الاتفاق. ووفقاً للمعلومات الواردة، ساهمت في ذلك عدة عوامل، منها مسألة التقسيم الإداري والانتخابي، وأوجه عدم الاتساق والخلافات بشأن إعادة نشر الجيش المعاد تشكيله، والأزمة الاجتماعية-السياسية التي تلت الانتخابات التشريعية لعام 2020، وانقلاب 18 آب/أغسطس 2020، وتنفيذ المرحلة الانتقالية، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

5- ويشير الخبير المستقل إلى أن مجلس الأمن ما زال يبدي اهتماماً شديداً بالحالة السائدة في البلد، بعد أن مدد بسنة واحدة ولاية البعثة المتكاملة بموجب قراره 2531(2020) الذي اعتُمِد في 29 حزيران/يونيه 2020، فضلاً عن نظام الجزاءات المحددة الأهداف المتعلقة بمالي، بموجب قراره 2541(2020) الذي اعتُمِد في 31 آب/أغسطس 2020.

6- ويحيي الخبير المستقل أيضاً مشاركة الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما في حل الأزمة الاجتماعية - السياسية التي هزت البلد. وفي تموز/يوليه 2020، عينت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) الرئيس النيجيري السابق غودلاك جوناثان مبعوثاً خاصاً لقيادة بعثة الوساطة في مالي. وقام الوسيط بعدة بعثات في مالي لمساعدة مختلف الأطراف الفاعلة على إيجاد حل للأزمة. وطوال

الأزمة الاجتماعية – السياسية، عقدت إيكواس أيضاً عدة اجتماعات بشأن الحالة وتحدثت علناً من خلال عدة بلاغات. وعقد الاتحاد الأفريقي أيضاً عدة اجتماعات بشأن الحالة في مالي، لا سيما من خلال مجلس السلام والأمن التابع له، وقرر إنشاء لجنة لرصد المرحلة الانتقالية في مالي ودعمها. وعقدت هذه الأخيرة اجتماعها الافتتاحي في باماكو في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

باء – الظروف الأمنية

7- فيما يتعلق بالأمن، ظلت الحالة تشكل مصدر قلق في شمال البلد ووسطه، حيث لا يزال المدنيون يتعرضون لهجمات الجماعات المتطرفة العنيفة وكذلك ما يسمى بالجماعات المسلحة المحلية للدفاع عن النفس، على الرغم من وجود قوات أمن دولية ووطنية. ووفقاً للبعثة المتكاملة، تم توثيق 575 هجوماً على المدنيين في جميع أنحاء مالي في الفترة من 2 حزيران/يونيه إلى 28 كانون الأول/ديسمبر 2020. وكان المدنيون في منطقة موبتي الأكثر تضرراً، حيث بلغ عدد الهجمات 254 هجوماً (44,17 في المائة).

8- وفي المناطق الشمالية، ظلت الحالة تتسم بنشاط الجماعات المتطرفة العنيفة، خاصة جماعة دعم الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، التي واصلت تعزيز وجودها هناك، واشتبكت مع بعضها أحياناً لتحقيق أهدافها. وهاجمت هذه الجماعات السكان المدنيين، والهياكل الأساسية المدنية (المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية)، والعاملين في المجال الإنساني، وقوات الدفاع والأمن. وفي بعض البلدات، ابتزت أو حاولت ابتزاز الممتلكات من السكان، عن طريق الجباية القسرية للزكاة، ولا سيما في منطقتي غاو وميناكا. واتسمت الظروف الأمنية أيضاً بأعمال اللصوصية والجريمة مثل عمليات الاختطاف والسطو والسرقات والابتزاز والتهديدات.

9- ويشعر الخبير المستقل بالقلق إزاء استمرار الهجمات على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وأثرها على السكان. ففي 8 أيلول/سبتمبر 2020، مثلاً، قام أشخاص مسلحون مجهولو الهوية في قرية باركينا باختطاف مركبة تابعة لمنظمة غير حكومية كانت تعمل كسيارة إسعاف لدى مركز بورم الصحي المرجعي في منطقة غاو. وفي 14 أيلول/سبتمبر 2020، تعرض خمسة أطباء يعملون لحساب شريك وكالة تابعة للأمم المتحدة في إطار حملة تطعيم للسرقة على أيدي ثلاثة أشخاص مسلحين مجهولي الهوية في محل إقامتهم في مدينة ميناكا. وخلال الهجوم، قام المهاجمون أيضاً بضرب ضحاياهم.

10- وعلم الخبير المستقل أيضاً أن حالات توتر وعنف طائفي قد سُجِّلت، لا سيما بين طائفتي السونغاي والعرب في منطقة غاو وكذلك بين طائفتي أولاد يعيش وترمز من جهة وجماعة "كل أنصر" و"كل أولي" من جهة أخرى، في منطقة تمبكتو.

11- وفي وسط البلد، واصلت الجماعات المتطرفة العنيفة توسيع نفوذها إذ هاجمت السكان المدنيين وهددتهم في عدة قرى. وفرضت أيضاً حصاراً على بعض القرى، الأمر الذي لم يؤد إلا إلى تدهور الأوضاع المعيشية للسكان. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت ما يسمى بالجماعات المسلحة المحلية للدفاع عن النفس والجماعات المتطرفة العنيفة استغلال النزاعات بين الطوائف. وأدى ذلك إلى استمرار العنف ضد المدنيين الذين وقعوا بين فكي هذه الجماعات.

12- وأُبلغ الخبير المستقل عن تصاعد في الهجمات على القرى في وسط مالي، داخل الطوائف وفيما بينها، منذ بداية عام 2020. وكثيراً ما اتسمت هذه الهجمات بما يلي: (أ) ارتفاع مستوى العنف، مما أسفر عن خسائر في الأرواح واختطافات بين السكان المدنيين؛ (ب) الاستهداف المتعمد لسبل العيش والأشياء التي تعتبر أساسية لبقاء السكان المدنيين (مثل مخازن الحبوب والمنازل والحقول والمحاصيل الزراعية) وتدميرها وسرقة الماشية؛ (ج) استهداف الهياكل الأساسية المدنية (المدارس والمراكز الصحية والأسواق).

13- وعلم الخبير المستقل أن الجماعات المتطرفة العنيفة واصلت توسيع نطاق أنشطتها ونفوذها في مناطق كايس وكوليكورو وسيكاسو، مما أثار مخاوف من تصاعد الهجمات على المدنيين في المناطق التي كانت في السابق غير معنية نسبياً. وهكذا، شن مسلحون مجهولو الهوية، يعتقد أنهم ينتمون إلى جماعات متطرفة عنيفة، هجوماً على موظفي الجمارك في مدينة سيكاسو ومركز للدرك في مدينة كايس في 31 تموز/يوليه و4 آب/أغسطس 2020 على التوالي. وفي 11 أيلول/سبتمبر 2020، قُتلت ثلاث نساء (من بينهن امرأة حامل) وطفل في الثانية من عمره عندما اصطدمت سيارة الإسعاف التي تم إجلاؤهم بها بجهاز متفجر يدوي الصنع على الطريق بين بورا ويروسو في منطقة سيكاسو. وأصيب سائق سيارة الإسعاف بجروح خطيرة. وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر 2020، هدد أعضاء في جماعة دعم الإسلام والمسلمين سكان قرية ديلي في منطقة كوليكورو وأمروهم بعدم الاحتفال بعيد المولد النبوي وإلا واجهوا أعمالاً انتقامية. وفي 3 أيلول/سبتمبر 2020، قُتل 10 من أفراد القوات المسلحة المالية وجُرح آخرون عندما هوجمت قافلتهم في قطاع نارا، الموجودة أيضاً في منطقة كوليكورو.

14- وقد تعرضت قوات الدفاع والأمن المالية بالفعل لهجمات متعددة، واستمرت في دفع ثمن باهظ بالأرواح. ووفقاً لأرقام منظمة الأمم المتحدة، تعرضت في الفترة من 2 حزيران/يونيه إلى 28 كانون الأول/ديسمبر 2020 لما لا يقل عن 64 هجوماً أسفر عن مقتل 138 شخصاً وإصابة 249.

15- ويلاحظ الخبير المستقل بارتياح أن مجلس الأمن يحث السلطات المالية، في قراره 2531(2020)، على تنفيذ تدبيرين من التدابير ذات الأولوية، وأن أحد هذين التدبيرين هو استعادة وجود الدولة وسلطتها في وسط مالي. ويكرر مجلس الأمن، في القرار نفسه، التأكيد على أن الأولوية الاستراتيجية الثانية للبعثة المتكاملة هي تيسير تحقيق الاستقرار في وسط مالي. ولذلك، يدعو الخبير المستقل البعثة المتكاملة إلى تعزيز دعمها لسلطات مالي لمساعدتها على تنفيذ الأولوية المذكورة أعلاه.

16- ويحيي الخبير المستقل أيضاً التزام القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. غير أنه يشعر بالقلق إزاء التحديات العديدة التي لا تزال تواجهها هذه البلدان، بما في ذلك الصعوبات المتعلقة بتزويد قواتها، التي يزيد من حدتها عدم وجود وسائل نقل ملائمة ونقص المعدات، مما يحد من فعالية القوات المنتشرة في الميدان وعملياتها.

جيم- استمرار التحدي المتمثل في مكافحة الإفلات من العقاب

17- يشير الخبير المستقل إلى أن مالي قبلت خلال الاستعراض الدوري الشامل لعام 2018 عدة توصيات تدعو البلد إلى اتخاذ التدابير المناسبة لوضع حد لإفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من العقاب.

18- ويذكّر الخبير المستقل بأن مجلس حقوق الإنسان حثّ، من خلال قراره 38/43، على وجه الخصوص، حكومة مالي على تكثيف إجراءاتها في مجال مكافحة الإفلات من العقاب وإجراء محاكمات حتى النهاية لكي يتسنى تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة. وفي القرار نفسه، قرر المجلس أن يركز الحوار الذي سيجريه في دورته السادسة والأربعين، بصفة خاصة، على مسألة مكافحة الإفلات من العقاب.

19- ويشير الخبير المستقل إلى أن مجلس الأمن، في قراره 2531(2020)، جعل من مكافحة الإفلات من العقاب أحد التدبيرين ذوي الأولوية اللذين يجب على السلطات المالية تنفيذهما بحلول 30 حزيران/يونيه 2021 بتقديم المتهمين بارتكاب الانتهاكات الموثقة في عامي 2019 و2020 إلى العدالة وإجراء المحاكمات ذات الصلة. وهذا الربط بين الإجراءات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن يدل على قلق المجتمع الدولي إزاء استمرار الإفلات من العقاب في مالي.

20- ويعرب الخبير المستقل عن أسفه لأن مالي تأخرت في تنفيذ التزامها بمكافحة الإفلات من العقاب، كما يتضح من التقدم المحدود جداً الذي أُحرز في هذا المجال. وعلم الخبير المستقل أن تحقيقاً قضائياً قد فُتح في الهجوم على قرية أوغوساغو في 14 شباط/فبراير 2020، وأن أوامر قد وُقِّعت في تموز/يوليه 2020 لملاحقة الجنود المشتبه في تورطهم في تنفيذ حكم الإعدام بإجراءات موجزة في حق 37 مدنياً على الأقل (31 رجلاً وثلاث نساء وثلاثة أطفال) خلال عملية عسكرية للقوات الوطنية في بينداما في 5 حزيران/يونيه 2020، ولكن أوامر الاعتقال لم تصدر بعد.

21- بيد أن المعلومات الواردة تفيد بعدم إحراز أي تقدم هام في مقاضاة المتهمين بارتكاب الانتهاكات الجسيمة والتجاوزات في مجال لحقوق الإنسان، لا سيما خلال السنتين الماضيتين. وتشمل هذه الانتهاكات والتجاوزات تلك التي ارتكبت في سياق العنف الطائفي في منطقة موبتي، خاصة: (أ) الهجوم على قرية كولوغو – فولاني في 1 كانون الثاني/يناير 2019، الذي أودى بحياة ما لا يقل عن 30 فرداً من طائفة الفولاني؛ (ب) الهجوم على قرية أوغوساغو في 23 آذار/مارس 2019، الذي قتل فيه ما لا يقل عن 157 فرداً من طائفة الفولاني، من بينهم 46 طفلاً قُتِلوا، و65 أُصيبوا بجروح؛ (ج) الهجوم على قرية سوبان دا في 9 حزيران/يونيه 2019 الذي قُتل فيه 35 فرداً من جماعة الدوغون، من بينهم 22 طفلاً دون سن 12 عاماً؛ (د) الهجومان على قريتي يورو وغانغفاني في 18 حزيران/يونيه 2019، اللذين قُتل فيهما، على التوالي، ما لا يقل عن 25 و27 فرداً من طائفة الدوغون؛ (هـ) الهجوم على قرية أوغوساغو في 14 شباط/فبراير 2020، الذي قتل فيه ما لا يقل عن 35 شخصاً، جميعهم أفراد من طائفة الفولاني (من بينهم امرأة وثلاثة فتيان وطفلتان)، وأصيب ما لا يقل عن ثلاثة آخرين، وفُقِد ما لا يقل عن 19 شخصاً (من بينهم خمسة أطفال).

22- ولا يزال العديد من الانتهاكات المنسوبة إلى قوات الدفاع والأمن المالية دون عقاب أيضاً حتى يومنا هذا. وتشمل هذه الانتهاكت عمليات إعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً في حق: (أ) 12 مدنياً على أيدي عناصر من القوات المسلحة المالية تعمل تحت قيادة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في بوليكيسي (منطقة موبتي) في 19 أيار/مايو 2018؛ (ب) 25 مدنياً على أيدي أفراد من قوات الدفاع والأمن المالية في قرية نانتاكا (منطقة موبتي) في 13 حزيران/يونيه 2018؛ (ج) 6 مدنيين من عناصر القوات المسلحة المالية في قرية دومة (منطقة موبتي) في 13 آب/أغسطس 2018؛ (د) 3 مدنيين على أيدي قوات الدفاع والأمن المالية في إنتاهاكا (منطقة غاو) في 24 نيسان/أبريل 2019؛ (هـ) 26 رجلاً من طائفة الفولاني بعد اعتقالهم على أيدي القوات المسلحة المالية في ماليمانا (منطقة موبتي) في 19 كانون الأول/ديسمبر 2019؛ (و) 3 رجال والاختفاء القسري لـ 3 آخرين على أيدي القوات المسلحة المالية في دياباليي، في أعقاب الهجوم على معسكر الدرك في سوكولو (منطقة سيغو) في 26 كانون الثاني/يناير 2020؛ (ز) 15 مدنياً على الأقل على أيدي قوات الدفاع والأمن المالية في قرية يانغاساديو (منطقة موبتي) في 3 حزيران/يونيه 2020؛ (ح) 37 مدنياً على الأقل، من بينهم 3 نساء و3 أطفال، على أيدي جنود من قافلة عسكرية للقوات المسلحة المالية مكونة من 30 مركبة ومجموعة من صيادي الدوغون المسلحين التقليديين (الدوزو) المرافقين لهم، في بينداما (منطقة موبتي) في 5 حزيران/يونيه 2020؛ (ط) 9 قرويين، جميعهم من أفراد طائفة الفولاني، على أيدي القوات المسلحة المالية في قرية ماسابوغو (منطقة سيغو) في 6 حزيران/يونيه 2020.

23- ويشاطر الخبير المستقل مشاعر القلق التي أعربت عنها عدة جهات فاعلة خلال الإفراج في تشرين الأول/أكتوبر 2020 عما لا يقل عن 204 محتجزين مقابل أربعة رهائن، بمن فيهم زعيم المعارضة، الراحل سومايلا سيسيه، الذي اختُطِف في آذار/مارس 2020. وبالفعل، لاحظت هذه الجهات الفاعلة، ومن بينها رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، أن من بين المحتجزين البالغ عددهم 204 الذين أُطلق سراحهم أشخاص متورطون في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

24- وفيما يتعلق بقوات الدفاع والأمن، يود الخبير المستقل أن يعرب عن قلقه إزاء بعض أحكام القانون المالي التي يمكن أن تقوض الجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب. وبالفعل، تنص المادة 34 من قانون القضاء العسكري على أن صلاحية تفعيل الدعوى العامة تعود إلى الوزير المسؤول عن القوات المسلحة، وأنه على هذا النحو يقدر مدى ملاءمة الملاحقة القضائية، ولا يمكن أن تتم أي ملاحقة قضائية، تحت طائلة إعلان المحكمة العليا بطلانها، إلا بأمر من الوزير المسؤول عن القوات المسلحة. وبعبارة أخرى، فإن القانون المالي يرهن تقديم أي جندي إلى العدالة بإذن السلطة التنفيذية. وينتهك هذا الحكم من قانون القضاء العسكري مبدأ استقلال القضاء، الذي تعترف به الصكوك القانونية الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وكذلك المادة 109 من دستور مالي. ويوصي الخبير المستقل السلطات المالية بإلغاء المادة 34 من قانون القضاء العسكري وأي حكم آخر مماثل في القانون المالي.

25- ويود الخبير المستقل كذلك أن يشدد على أن الإفلات من العقاب يؤجج أعمال العنف ويقوض التماسك الاجتماعي ويتسبب في تفاقم التوترات الطائفية ويهدد التعايش السلمي بين الطوائف. ويساهم الشعور بالظلم الذي يولده الإفلات من العقاب في انعدام الثقة في نظام العدالة بين السكان. ومن شأن الإفلات من العقاب الذي تتمتع به قوات الدفاع والأمن المالية أن يتسبب في تفاقم هذه المشكلة، ويمكن أن تستغله الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة إذا تمكنت من تقديم نفسها كبديل للدولة قابل للاستمرار أو باعتبارها الجهات الفاعلة الوحيدة القادرة على حماية السكان المدنيين بشكل فعال من دولة ينتهك أعوانها حقوق السكان المدنيين دون عقاب. وباختصار، يقوض الإفلات من العقاب الجهود المبذولة من أجل المصالحة الوطنية واستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد.

26- ويدرك الخبير المستقل الإكراهات التي تواجهها مالي والتي يمكن أن تسهم في مناخ الإفلات من العقاب الذي يعرفه البلد. والواقع أن النظام القضائي يعمل بأدنى قدراته في بعض المناطق الوسطى والشمالية، لأسباب من بينها انعدام الأمن، مما يعوق نشر السلطات القضائية والعمل المنتظم للمحاكم والهيئات القضائية. غير أن هذه الإكراهات لا يمكن أن تفسر لوحدها مناخ الإفلات من العقاب السائد في البلد. وكدليل على ذلك، علم الخبير المستقل أن السلطات المالية نظمت محاكمات، بما في ذلك مؤخراً، في وسط البلد. ويتعلق الأمر على الخصوص بجلسات محكمة موبتي العسكرية التي عقدت في 23 و24 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، والمحاكمات الجنائية في محكمة الاستئناف في موبتي التي عُقدت في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2020. ويحيي الخبير المستقل إجراء هذه المحاكمات وإن كانت المعلومات الواردة تفيد بأن المحكمتين المذكورتين أعلاه لم تبتا في الانتهاكات أو التجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان والمذكورة في الفقرات السابقة. ويدل إجراء هذه المحاكمات، إن كان لا بد من ذلك، على أن من الممكن إحراز تقدم مماثل عندما تقرر السلطات المالية مقاضاة المتهمين بارتكاب الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان، بمن فيهم أفراد قوات الدفاع والأمن.

27- وبناءً على ما تقدم، يحيي الخبير المستقل الالتزامات التي قطعها رئيس المرحلة الانتقالية، باه نداو، في مجال مكافحة الإفلات من العقاب ويأمل أن تترجم هذه الالتزامات إلى إجراءات في أقرب وقت ممكن. والواقع أن رئيس المرحلة الانتقالية شدد في خطاب تنصيبه في 25 أيلول/سبتمبر 2020 على أن الجيش ينبغي أن يقاتل العدو فقط، وأنه لا يمكنه أن يرتكب تجاوزات ضد السكان المدنيين، وأن ذلك لا يمكن أن يُقبَل ولن يُقبَل. وأكد في خطابه الذي ألقاه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 أنه يولي أهمية كبيرة لبناء جيش جمهوري منضبط يحترم حياة الإنسان وحقوق الإنسان، وأنه لن يتسامح مع أي انتهاك لحقوق الإنسان من جانب الجنود.

28- ويحيي الخبير المستقل عمل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة التي عقدت جلستها العلنية الثانية في 5 كانون الأول/ديسمبر 2020 وأدلى خلالها 13 شخصاً (10 رجال و3 نساء) بشهادات. وفي 15 كانون الأول/ديسمبر 2020، كانت اللجنة قد جمعت بالفعل 198 19 إفادة، أي بزيادة قدرها 25,05 في المائة مقارنة بالإفادات التي وردت حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 البالغ عددها 352 15.

وبالإضافة إلى ذلك، علم الخبير المستقل أن اللجنة كانت بصدد وضع سياسة وطنية للتعويض. غير أنه يلاحظ الشواغل التي أعربت عنها بعض الجهات الفاعلة من أن اللجنة ستركز عملها على جمع شهادات الضحايا، ولن تبذل جهداً مماثلاً لتحديد المسؤوليات المرتبطة بالانتهاكات والجرائم المزعومة التي تُعرَض عليها. وتحبذ اللجنة هذا النهج على الرغم من أن المادة 2 من الأمر رقم 2014-003/P-RM المؤرخ 15 كانون الثاني/يناير 2014، المتعلقة بإنشاء المؤسسة المذكورة، تكلفها، في جملة أمور، بـ "التحقيق في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الفردية و/أو الجماعية المرتكبة في البلد" و"تحديد المسؤولين عنها".

29- ويحيي الخبير المستقل أيضاً عمل لجنة التحقيق الدولية في مالي، التي قدمت تقريرها إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في 26 حزيران/يونيه 2020. غير أنه يأسف لعدم نشر هذا التقرير بعد.

30- ويشير الخبير المستقل إلى أن مجلس الأمن مدد، بموجب قراره 2541(2020)، حتى 31 آب/أغسطس 2021، نظام الجزاءات الذي أرساه بموجب قراره 2374(2017) المؤرخ 5 أيلول/سبتمبر 2017. ومُددت أيضاً، بموجب القرار 2374(2017)، حتى 30 أيلول/سبتمبر 2021، ولايةُ فريق الخبراء الذي أُنشئ بموجب القرار 2541(2020). ومن المتوقع أن يصدر هذا الفريق تقريراً لمنتصف المدة في أجل أقصاه 28 شباط/فبراير 2021، فضلاً عن تقرير نهائي في أجل أقصاه 15 آب/أغسطس 2021، وأن يقدم إلى مجلس الأمن، حسب الاقتضاء، تحديثات دورية في غضون ذلك. ويشير الخبير المستقل إلى أن نظام العقوبات الذي أُنشئ وفقاً للقرار 2374(2017) ينص على حظر السفر وتجميد الأصول. وتستهدف هذه التدابير على الخصوص الأفراد والكيانات الذين يساهمون بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إعداد أعمال تتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني أو تشكل تجاوزات أو انتهاكات متعلقة بحقوق الإنسان أو يأمرون بارتكاب هذه الأعمال أو يرتكبونها. ويدخل استخدام الأطفال وتجنيدهم ضمن الأنشطة المستهدفة. غير أن الخبير المستقل يعرب عن أسفه لأن شخصاً واحداً فقط من الأشخاص الثمانية المستهدفين بنظام الجزاءات، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، استُهدِف لانتهاكات تتعلق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني على الرغم من تكرار الأعمال المذكورة أعلاه واستمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في مالي.

31- ويلاحظ الخبير المستقل بارتياح أن المحكمة الجنائية الدولية فتحت، في 14 تموز/يوليه 2020، الدعوى المقدمة ضد الحسن أغ عبد العزيز أغ محمد أغ محمود بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويذكر الخبير المستقل ببيان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية المتعلق بمذبحة أوغوساغو في 23 آذار/مارس 2019. وأشارت المدعية العامة في بيانها إلى أن أي شخص حرض على أعمال العنف أو ارتكبها، خاصة عن طريق الأمر بارتكاب جرائم تقع ضمن اختصاص المحكمة أو عن طريق التماسها أو التشجيع على ارتكابها، أو عن طريق المساهمة فيها بأي طريقة أخرى، يتعرض للملاحقة أمام المحكمة، مع الاحترام الكامل لمبدأ التكامل، وأن مكتب المدعي العام سيظل ينظر في الحالة وسيواصل رصد الأحداث التي تحدث في وسط البلد وفي أجزاء أخرى منه. ويود الخبير المستقل أن يؤكد أن جرائم يمكن أن تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لا تزال تُرتكَب في ظل إفلات تام من العقاب في مالي.

ثالثاً- حالة حقوق الإنسان

ألف- الحقوق المدنية والسياسية

32- يساور الخبير المستقل القلق إزاء نطاق الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً وغيره من جرائم القتل، وحالات التعذيب وغيره من

ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والاختطاف، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والتهديد بالقتل والتخويف، والتجنيد القسري. فعلى سبيل المثال، قامت البعثة المتكاملة في الفترة من 2 حزيران/يونيه إلى 28 كانون الأول/ديسمبر 2020 بتوثيق ما لا يقل عن 125 حالة إعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، و348 حالة قتل أخرى، و249 حالة اعتقال واحتجاز تعسفيين، فضلاً عن 169 حالة اختطاف و7 حالات اختفاء قسري أو غير طوعي.

33- وقد ارتكبت هذه الانتهاكات والتجاوزات قوات الدفاع والأمن المالية والقوات الدولية والسلطات القضائية والجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة في مالي وما يسمى بالجماعات المسلحة المحلية للدفاع عن النفس والجماعات المتطرفة العنيفة. ويساور الخبير المستقل القلق أيضاً إزاء الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان والمتصلة بالرق والعبودية، وبخاصة انتهاكات الحق في الحياة والاعتداءات على السلامة البدنية.

1- انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن المالية والقوات الدولية

34- يلاحظ الخبير المستقل بقلق أن قوات الأمن المالية كانت من بين المسؤولين الرئيسيين عن الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان. ووفقاً للبعثة المتكاملة، كانت هذه القوات مسؤولة في الفترة من 2 حزيران/يونيه إلى 28 كانون الأول/ديسمبر 2020 عن 216 من أصل 203 1 من الانتهاكات والتجاوزات المسجلة، أي بنسبة 17,95 في المائة. وخلال هذه الفترة، احتلت قوات الأمن المالية المرتبة الثالثة بعد ما يسمى بالجماعات المسلحة المحلية للدفاع عن النفس (417 حالة، أي 34,66 في المائة) والجماعات المتطرفة العنيفة (295 حالة، أي 24,52 في المائة).

35- وتلقى الخبير المستقل معلومات موثوقة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن المالية، خاصة خلال المظاهرات التي جرت في الفترة من 10 إلى 13 تموز/يوليه 2020 وأثناء الانقلاب الذي وقع في 18 آب/أغسطس 2020. وتفيد البعثة المتكاملة بأن 14 متظاهراً، جميعهم من الذكور، بمن فيهم طفلان، قُتلوا في باماكو في الفترة من 10 إلى 13 تموز/يوليه 2020 أثناء تدخلات قوات إنفاذ القانون، ولا سيما قوات الدرك الوطني والشرطة الوطنية والحرس الوطني والقوة الخاصة لمكافحة الإرهاب، التي استخدمت قوة مفرطة في بعض الحالات. وأصيب ما لا يقل عن 40 متظاهراً أثناء تدخل قوات حفظ النظام. وبالإضافة إلى ذلك، اعتُقِل واحتُجِز بطريقة تعسفية في باماكو ما لا يقل عن 200 شخص (من بينهم 6 نساء و7 أطفال) قبل إطلاق سراحهم في 13 تموز/يوليه 2020. وفي صفوف قوات الدفاع والأمن، أصيب 118 ضابطاً بجروح نتيجة أعمال عنف تُعزى إلى المتظاهرين. وخلال الانقلاب الذي وقع في 18 آب/أغسطس 2020، قتلت قوات الدفاع والأمن 4 مدنيين وجرحت 15 آخرين. وفي هذا الصدد، يساور الخبير المستقل القلق لأن الميثاق الانتقالي ينص في المادة 23 على أن أعضاء اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب وجميع الجهات الفاعلة التي شاركت في الأحداث التي جرت في الفترة الممتدة من 18 آب/أغسطس 2020 إلى لحظة تنصيب رئيس المرحلة الانتقالية (الذي حدث في 25 أيلول/سبتمبر 2020) يتمتعون بالحصانة، وبذلك لا يمكن مقاضاتهم أو اعتقالهم بسبب أفعال ارتُكِبت خلال تلك الأحداث، وأن قانون عفو سيُعتمَد لهذا الغرض. ومن شأن هذا الحكم أن يعزز الإفلات من العقاب ويقوض حقوق الضحايا في العدالة.

36- وتلقى الخبير المستقل ادعاءات تفيد بأن قوات الأمن المالية والقوات الدولية ارتكبت انتهاكات تتعلق بحقوق الإنسان في سياق عملياتها. وهكذا، يبدو أن عناصر من القوات المسلحة المالية دخلت في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2020، على متن 20 مركبة، قرية من قرى الفولاني في ليبي، في منطقة موبتي، وأعدمت ما لا يقل عن 22 مدنياً، من بينهم 15 رجلاً و5 نساء وفتى وفتاة. وخلال هذه العملية، يبدو أن القوات المسلحة المالية كانت مدعومة من صيادي الدوزو التقليديين. ويدعى أن هؤلاء الصيادين

نهبوا مواشي القرويين ونقلوها إلى سوكورا رفقة القوات المسلحة المالية. وفي بيان صدر في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، وصفت القوات المسلحة المالية هذه الاتهامات بأنها "شائعات كاذبة" و"ادعاءات كاذبة" و"دعاية هدفها الوحيد تقويض الروح المعنوية للقوات المسلحة المالية". وفي بيان صدر في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020، وصف رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الاتهامات مرة أخرى بأنها "بيانات كاذبة لا تهدف إلا إلى تشويه صورة القوات المسلحة المالية وخلق شعور بالكراهية". بيد أنه اعترف بأن "العمليات العسكرية جارية بالفعل في المنطقة المشار إليها"، ولكنه "أنكر أي انتهاكات ضد السكان المدنيين". وأخيراً، قال إن "التحقيقات ستُجرى لتسليط الضوء على أي خروقات مؤكدة". ولا يستطيع الخبير المستقل أن يؤكد ما إذا كانت التحقيقات قد أُجريت لأنه لم يكن يملك بعد استنتاجات التحقيقات المذكورة عند وضع هذا التقرير في صيغته النهائية. وهو يعرب عن أسفه إزاء هذه الممارسة المتمثلة في إنكار الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان جملة وتفصيلاً حتى قبل إجراء التحقيقات، الأمر الذي قد يلقي بظلال الشكك على التزام السلطات المالية ورغبتها السياسية في مكافحة الإفلات من العقاب بفعالية. والأخطر من ذلك هو أن هذه الممارسة قد تدفع منتهكي حقوق الإنسان المحتملين إلى الاعتقاد بأن الدولة المالية تحميهم من الملاحقة القضائية، وبالتالي يمكنهم مواصلة تصرفاتهم دون عقاب.

37- وفيما يتعلق بالقوات الدولية، فتحت القوات الفرنسية في عملية برخان النار في 1 أيلول/سبتمبر 2020 على حافلة تابعة لشركة نقل خاصة كانت تسير على طول محور غوسي – غاو وأصابت ثلاثة مدنيين، توفي أحدهم لاحقاً متأثراً بجروحه. ويشير الخبير المستقل إلى المعلومات الأولية التي تفيد بأن الحافلة اتجهت بسرعة نحو القافلة العسكرية الفرنسية وأن هذه الأخيرة أصابت الضحايا الثلاثة عن طريق الخطأ بإطلاق رصاصات تحذيرية. غير أن الخبير المستقل لم يكن لديه، وقت الانتهاء من إعداد هذا التقرير، نتائج التحقيق الذي أُعلن عنه في أعقاب الحادث.

2- تجاوزات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الجماعات المسلحة

38- قتلت الجماعات المتطرفة العنيفة أو جرحت أو اختطفت أو هددت بالقتل مدنيين أثناء هجماتها المتعددة على بعض البلدات في مالي. وهكذا شنت هذه الجماعات، في 1 تموز/يوليه 2020، هجمات متزامنة على عدد من بلدات الدوغون في مقاطعتي توري وديالاساغو في منطقة موبتي. وخلال هذه الهجمات، قُتل 32 شخصاً، وأصيب 8 أشخاص، من بينهم 4 أطفال، بجروح خطيرة، وأُبلغ عن فقدان شخص واحد واختطاف فتى. وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، اقتحم نحو 30 شخصاً من المشتبه في انتمائهم إلى جماعات متطرفة عنيفة قرية مادوغو، في منطقة موبتي التي ينتمي أغلب سكانها إلى الدوغون، ووجهوا إلى السكان تهديدات بالقتل. وعلى وجه الخصوص، أمر المهاجمون رئيس القرية وسكانها بإنهاء جميع أشكال التعاون مع سلطات الدولة، وإلا واجهوا الانتقام. وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، اختطفت عناصر يُشتبه في انتمائها لجماعة دعم الإسلام والمسلمين عدداً غير محدد من المدنيين من طائفة الفولاني، بمن فيهم رؤساء ثلاث قرى، من عدة قرى وضيعات في بلديتي ديانكابو وديونغاني في منطقة موبتي. ويبدو أن المعتدين اتهموا الضحايا بالتعاون مع القوات الفرنسية في عملية برخان والمشاركة في جهود المصالحة المحلية.

39- وتسببت الجماعات المتطرفة العنيفة أيضاً في سقوط ضحايا مدنيين في هجمات على مركبات النقل العام. ففي 13 تشرين الأول/أكتوبر 2020، على سبيل المثال، هاجمت مركبة من هذا النوع على الطريق الرابط بين باورو وسونغوبيا في منطقة موبتي، مما أسفر عن مقتل 13 شخصاً، من بينهم 10 رجال وامرأتان وفتاة صغيرة، وإصابة 30 آخرين. وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، هاجم أفراد يُشتبه في انتمائهم إلى جماعة دعم الإسلام والمسلمين مركبة نقل عام في قرية بارو، مما أسفر عن مقتل تسعة

أشـخاص، من بينهم 6 رجال وامرأتان وطفل، وإصـابة ثمانية آخرين. وكما ذُكِر آنفاً، أسـفرت الهجمات بأجهزة متفجرة يدوية الصنع أو بألغام تُعزى إلى جماعات متطرفة عنيفة أيضاً عن وقوع ضحايا مدنيين.

40- وبالإضـافة إلى ذلك، شـنت الجماعات المتطرفة العنيفة أيضـاً هجمات اسـتهدفت الأفراد المشمولين بالحماية. وفي هذا الصدد، تفيد المعلومات الواردة أن البعثة المتكاملة تعرضت في الفترة من 2 حزيران/يونيه إلى 28 كانون الأول/ديسـمبر 2020 لـ 42 هجوماً أسـفر عن مقتل 3 أشـخاص من حفظة السلام وإصابة 50 آخرين.

41- وعلم الخبير المستقل أن الجماعات المتطرفة العنيفة فرضت أيضاً حصارات على القرى، فحالت دون تنقل السكان بحرية أو حصولهم على الخدمات الاجتماعية الأساسية. ومن أكثر الحالات دلالة حالة قرية فارابوغو، في منطقة سـيغو، التي حوصـرت في 6 تشـرين الأول/أكتوبر 2020 عقب أعمال العنف الطائفي والاشـتباكات بين أعضـاء الجماعات المتطرفة العنيفة وصـيادين تقليديين وجماعات الدفاع عن النفس، التي قُتل فيها عشرات الأشـخاص أو أُصـيبوا أو اختُطِفوا. وفي 18 تشـرين الأول/أكتوبر 2020، عزل أعضاء الجماعات المتطرفة العنيفة القرية بالكامل بتدمير الجسر الذي يتيح الوصول إليها. وقد حال تدمير الجسر دون إيصال المساعدات الإنسانية عن طريق البر؛ وكان السكان المقدر عددهم بـ 000 4 نسـمة بحاجة ماسـة إليها، خاصـة بعد أن دمرت الجماعات المتطرفة العنيفة الحقول، بما في ذلك حقول الأرز وغيرها من المحاصـيل. وفي 31 كانون الأول/ديسـمبر 2020، كانت جماعات مسـلحة لا تزال تسيطر على إمكانية الوصول إلى القرية.

42- وتلقى الخبير المسـتقل معلومات تفيد بوقوع تجاوزات في مجال حقوق الإنسـان ارتكبتها جماعات مسـلحة، بما فيها جماعات موقِّعة على اتفاق السـلام والمصـالحة في مالي. ويتعلق الأمر على الخصـوص بالاتجار بالأطفال وتجنيدهم واستخدامهم في النزاعات المسلحة (انظر أدناه الفرع دال المتعلق بحالة الأطفال).

3- أشكال الرق المعاصرة

43- وفي 1 أيلول/سـبتمبر 2020 في دجاندجومي في منطقة كايس، تعرض أربعة رجال تتراوح أعمارهم بين 42 و72 عاماً ويعتقد أنهم وُلدوا في العبودية، للضـرب حتى الموت، وأصـيبت امرأة تبلغ من العمر 80 عاماً وشخصـان آخران يبلغان من العمر 30 و44 عاماً بجروح خطيرة. وكان أحد القتلى، وهو رجل يبلغ من العمر 69 عاماً ويُعتبر عبداً، قد حصـل على قرار من المحكمة ضـد إمام القرية بشـأن الأراضـي الزراعية. وعارض بعض أفراد الطائفة قرار القاضـي وحاصـروا منازل من يسـمونهم بالعبيد وضـربوهم بوحشـية. ويبدو أن نحو 30 شـخصـاً اعتُقِلوا واحتُجِزوا على إثر هذا الحادث. ويسـاور الخبير المستقل القلق لكون بعض الحالات يبدو فيها من الواضح أن الزعماء التقليديين وسلطات الدولة متواطئون في هذه الهجمات على من يسمونهم العبيد.

باء- النزاعات بين الطوائف وداخلها

44- علم الخبير المستقل أن النزاعات بين الطوائف تفاقمت خلال عام 2020، مع تصاعد الهجمات على القرى في الربع الثاني من عام 2020.

45- فقد هاجمت الجماعات المسـلحة من طائفة الفولاني، في 1 تموز/يوليه 2020، على سـبيل المثال، قرى دجيميندو وفانغادوغو وغواري في منطقة موبتي التي تقطنها أغلبية من الدوغون، مما أسـفر عن مقتل ما لا يقل عن 33 شخصاً، أي 16 في دجيميندو، و15 في غواري، و2 في فانغادوغو، وإصابة العديد من الآخرين، وتدمير الممتلكات، ونهب الماشية. وفي 9 أيلول/سبتمبر 2020، قتلت عناصر من

جماعة مسلحة من الفولاني على متن دراجات نارية ثمانية رجال وأصابت ثلاثة آخرين بجروح خلال هجوم على قرية أوغوبورو في منطقة موبتي التي تقطنها أغلبية من الدوغون. وبالإضـــافة إلى ذلك، أحرق المهاجمون العديد من المساكن وسرقوا الماشية وغيرها من الأشياء الثمينة.

46- وفيما يتعلق بالجماعات المسـلحة من طائفة الدوغون، على سـبيل المثال، قام اثنان من أعضـاء جماعة الدوغون المسـلحة دان نان أمباسـاغو، في 9 تشـرين الثاني/نوفمبر 2020، بإطلاق النار على إمام بلدة بانديـاغارا، وهو فرد من جماعة الفولاني، وعلى فتى يبلغ من العمر 15 عاماً، وأصـــابوهما بجروح. وبالإضـافة إلى ذلك، تعرض أفراد من جماعة الفولاني أيضـاً لهجمات من قبل صـيادين تقليديين من الدوزو، خاصـة انتقاماً من الاشـتباكات التي وقعت بينهم وبين جماعات متطرفة عنيفة. وهكذا، أقام عدد غير محدد من الدوزو، في 4 تشـرين الأول/أكتوبر 2020، نقاط تفتيش غير قانونية واختطفوا نحو 20 رجلاً من طائفة الفولاني لدى عودتهم من السـوق الأسـبوعية في نيونو، في منطقة سـيغو. وتفيد التقارير بأن الضـحايا اقتيدوا إلى ثلاث قواعد يملكها الدوزو على طول المحور الذي يربط نيونو بديابالي في بلدة نديبوغو. وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، اختطف الدوزو، في دوغوفيري بمنطقة سـيغو، خمسـة أفراد من طائفة الفولاني، أي أربعة رجال وفتى يبلغ من العمر حوالي 17 عاماً. واقتيد الرجال الأربعة إلى الجزء الشرقي من المدينة، حيث قيل إنهم قتلوا بالرصاص، بينما عُثر على جثة الفتى في مقبرة في بيرغ، وهو حي آخر من أحياء المدينة.

47- وأُبلغ الخبير المسـتقل بأن دينامية جديدة لأعمال العنف داخل الطوائف لوحظت في الربع الثاني من عام 2020 في طائفة الدوغون. ويبدو في الواقع أن الدعم الشعبي لجماعة دان نان أمباساغو المسلحة بدأ يتراجع في بعض بلدات الدوغون، في حين تتنافس الجماعة في بلدات أخرى مع جماعات محلية أخرى للدفاع عن النفس. وهذا هو السـياق الذي هاجمت فيه جماعة دان نان أمباسـاغو بلدات الدوغون لمعاقبة السـكان الذين يقاومونها. فعلى سـبيل المثال، شـنّت هذه الجماعة في حزيران/يونيه وتموز/يوليه وأيلول/ سـبتمبر 2020 عدة هجمات على قرية بيردوسـو التي يقطنها الدوغون في منطقة موبتي. وخلال الهجوم الذي وقع في 27 حزيران/يونيه 2020، أُفيد بأن الجماعة المســلحة أضـــرمت النار في القرية. وخلال هجوم 29 أيلول/سبتمبر 2020، قتلت رجلاً وأصابت طفلين بجروح، وهما فتى وفتاة. وجدير بالتذكير بأن هذه الجماعة المسلحة كان قد سبق لها أن فرضت حصاراً على قرية بيردوسو في الفترة بين شباط/فبراير وأيار/مايو 2020 بعد أن اتهمت القرويين بالتعاون مع جماعات مسلحة من طائفة الفولاني.

48- وهاجمت جماعة دان نان أمباسـاغو المسـلحة أيضـاً بلدات يقطنها الدوغون لإجبار السـكان المدنيين على المشـــاركة في "المجهود الحربي" الذي تبذله، ســـواء مالياً أو عن طريق التجنيد الجبري للمقاتلين. وشـنت الجماعة أيضـاً حملات عقابية ضـد بعض البلدات التي عارض سـكانها هذا التجنيد الجبري. ومن جانب آخر، تفيد المعلومات الواردة بأن مجموعة دان نان أمباسـاغو كانت تعارض اتفاقات السـلام الموقعة بين طائفتي الدوغون والفولاني. ولذلك شـنت هجمات على طائفة الدوغون لتخريب جهود المصالحة بين الطائفتين أو تعطيلها أو منعها. ففي 9 أيلول/سبتمبر 2020، مثلاً، هاجم عناصر من دان نان أمباسـاغو يمتطون نحو عشـر دراجات نارية قرية كونديـاغا في منطقة موبتي التي تقطنها أغلبية من الدوغون، مما أسـفر عن مقتل رئيس القرية وإصـابة نحو 20 شـخصـاً بجروح. وأضـرم المهاجمون النار أيضـاً في مساكن ومخازن حبوب متعددة. وأفادت التقارير بأن جماعة دان نان أمباساغو استهدفت رئيس القرية لأنه كان فاعلاً رئيسياً في المفاوضـات مع طائفة الفولاني وعارض تجنيد الجماعة المسلحة الجبري لشبان القرية ومطالبها المالية في إطار "المجهود الحربي".

49- ويود الخبير المستقل أن يحيي مختلف مبادرات المصـالحة التي اتخذتها السلطات المالية والمجتمع المدني المالي والبعثة المتكاملة. ويبدو أن بعض هذه المبادرات قد أسـفرت عن اتفاقات سـلام بين الطوائف. ويدعو الخبير المســتقل الأطراف المختلفة إلى تنفيذ هذه الاتفاقات بإخلاص لتمكين مالي من الخروج من

دائرة النزاعات الجهنمية بين الطوائف وبناء سلام دائم في البلد. وعلم الخبير المستقل، على وجه الخصوص، أن زعماء دينيين نظموا في سيغو في 18 و19 أيلول/سبتمبر 2020 اجتماعاً من أجل السلام والمصالحة شارك فيه ممثلون عن طائفتي الفولاني والدوغون، فضلاً عن صيادي الدوزو التقليديين من منطقتي سيغو وموبتي. وفي مبادرة أخرى مماثلة، عُقد في نيونو، في منطقة سيغو، في الفترة من 5 إلى 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، منتدى بشأن المصالحة بين الطوائف، شارك فيه، على وجه الخصوص، ممثلون عن الدولة المالية (أربعة وزراء)، وقناصون تقليديون من الدوزو ومن طائفة الفولاني، فضلاً عن ممثلين للطوائف والأديان. وفي نهاية المنتدى، وُقِّع فيما يبدو اتفاق لعدم الاعتداء بين الدوزو وطائفة الفولاني في نيونو. وبالمثل، أجرت البعثة المتكاملة والرئيسان المحليان لمنظمتي الفولاني والدوغون تابيتال بولاكو، فضلاً عن ممثلين محليين لوزارة المصالحة الوطنية، في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 في موبتي، بعثة مصالحة بين قريتي أوغوساغو – الفولاني وأوغوساغو – الدوغون، اللتين لم يكن ممثلوهما قد اجتمعوا منذ عامين.

جيم- وضع المرأة

50- يساور الخبير المستقل بالغ القلق إزاء وضع النساء والفتيات في مالي. فعلى سبيل المثال، تحتل مالي المرتبة 158 من بين 162 بلداً في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن جانب آخر، لا يزال تدهور الأمن يقوض حقوق النساء والفتيات، بما في ذلك من خلال ظهور "مناطق خارجة عن القانون" حيث تتعرض النساء والفتيات بشكل كبير لمخاطر العنف الجنسي. وأُبلغ الخبير المستقل بتكرار مثير للقلق لحالات العنف القائم على نوع الجنس، التي ارتفع عددها في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه من 021 2 حالة في عام 2019 إلى 981 2 حالة في عام 2020، أي بزيادة قدرها 47 في المائة. وكانت حالات العنف الجنسي هي الأكثر شيوعاً بين حالات العنف القائم على نوع الجنس المسجَّلة منذ بداية عام 2020، حيث بلغت نسبتها 37 في المائة من الحالات. وأُبلِغ عما لا يقل عن 1443 حالة عنف جنسي في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس 2020، ارتكبت 13 في المائة منها جماعات مسلحة. ووردت تقارير عما لا يقل عن 090 1 حالة اغتصاب جماعي في مناطق موبتي وغاو وتمبكتو منذ بداية عام 2020. وأخيراً، أفادت التقارير بتسجيل 100 طفل ولدوا نتيجة للاغتصاب في مالي في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس 2020. ومن جانب آخر، تزيد جائحة كوفيد-19 الحالية من حدة أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين. والمرأة ممثلة تمثيلاً مفرطاً في القطاعات التي تعاني بشدة من الجائحة، مثل الأعمال التجارية الصغيرة، والتنظيف، والخدمات المنزلية المدفوعة الأجر. وبالإضافة إلى ذلك، تفيد دراسة أُجرِيت في تموز/يوليه 2020 بأن معدل العنف العائلي في مالي ارتفع بنسبة 11 في المائة، من 43 في المائة قبل جائحة كوفيد-19 إلى 54 في المائة خلال الجائحة.

51- ويساور الخبير المستقل القلق لأن المعلومات الواردة تفيد بان عدداً كبيراً من الأشخاص الذين نجوا من أعمال العنف القائم على نوع الجنس لا يمكنهم الحصول على رعاية شاملة (الخدمات القانونية والنفسية – الاجتماعية والصحية وخدمات الحماية). ويُعزى هذا الوضع إلى انعدام الأمن وانعدام خدمات الرعاية في عدة مناطق. وعلم الخبير المستقل، على وجه الخصوص، أن 48 في المائة من البلدات في مالي لا توجد فيها أي خدمة من خدمات رعاية الناجين من أعمال العنف القائم على نوع الجنس وأن نوعية هذه الخدمات وتغطيتها الجغرافية تظلان غير كافية حيثما وجدت. فعلى سبيل المثال، إلى جانب الدعم النفسي – الاجتماعي المحلي، يبدو أن نسبة البلدات التي لا يوجد فيها هذا النوع من خدمات الرعاية تصل إلى 85 في المائة في منطقة سيغو، و80 في المائة في منطقة كيدال، و72 في المائة في منطقة غاو، و77 في المائة في منطقة تمبكتو، و62 في المائة في منطقة موبتي. ويبدو أن مجموعات أدوات العلاج بعد الاغتصاب غير متاحة في 62 في المائة من المؤسسات الصحية، وستنتهي صلاحية

مجموعات المواد الموجودة في أوائل آذار/مارس 2021. ولم تتمكن من الوصـــول إلى خدمات العدالة ما مجموعه 68 في المائة من الناجيات من العنف القائم على نوع الجنس اللائي طلبنها. وفي ضـوء هذا الوضـع المقلق، يعرب الخبير المستقل عن أسفه لأن مالي لم تعتمد بعد قانوناً لمكافحة العنف الجنساني رغم أن البلد التزم بذلك بقبوله عدة توصيات في هذا الصدد أثناء الاستعراض الدوري الشامل لعام 2018.

52- ويشاطر الخبير المستقل الشواغل المعرب عنها في تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الذي نُشر في حزيران/يونيه 2020 عقب تحقيق سري في مالي بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث[1]. وتسلط اللجنة الضوء في تقريرها على استمرار ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والأثر المحدود للسياسات والبرامج الوطنية لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وعدم وجود إطار تشريعي لتجريمها، وتقدم عدة توصيات. وتلاحظ اللجنة أن معظم المحاورين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة يرون أن مقاومة الزعماء الدينيين وانعدام الإرادة السياسية للدولة الطرف هما العقبتان الرئيسيتان اللتان تحولان دون اعتماد مشروع القانون المتعلق بالعنف القائم على أساس نوع الجنس الذي يحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

53- ومع التسليم بأهمية التشاور مع جميع الجهات الفاعلة في المجتمع المالي، بما في ذلك الزعماء الدينيون، بشأن مشروع القانون المذكور أعلاه، يود الخبير المستقل أن يشير إلى التزامات مالي الدولية، وبخاصة الالتزامات الناشئة عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي صدقت عليها مالي في 10 أيلول/سبتمبر 1985. وفي هذا السياق، تشير لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في الفقرة 21 من توصيتها العامة رقم 35(2017) إلى أن المادة 2 من الاتفاقية تنص على الالتزام الأساسي من الدول بأن تنتهج، بجميع الوسائل المناسبة ودون تأخير، سياسة تهدف إلى القضاء على التمييز ضد المرأة، بما في ذلك العنف ضد المرأة القائم على أساس نوع الجنس. وتؤكد اللجنة أيضاً أن هذا الالتزام ذو طابع فوري وأن من المستحيل تبرير أي تأخير على أي أساس، بما في ذلك الطابع الثقافي أو الديني.

54- ويحيي الخبير المستقل المشاركة الفعالة لتسع نساء كعضوات جديدات كاملات العضوية في دورات لجنة رصد اتفاق السلام والمصالحة في مالي المعقودة في حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر 2020. غير أنه يشير إلى أن النساء لا يشكلن سوى 4 في المائة من أعضاء اللجان الفرعية التابعة للجنة الرصد. وبصفة عامة، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في المجالين العام والسياسي في مالي، مما يشكل انتهاكاً للقانون رقم 2015-052، الذي صدر في 18 كانون الأول/ديسمبر 2015 والذي يحدد حصة قدرها 30 في المائة من النساء في المناصب الإسمية والانتخابية. وهكذا، لا تضم الحكومة الانتقالية سوى 16 في المائة من النساء، مقابل 23,6 في المائة في الحكومة السابقة. ولا يضم المجلس الوطني الانتقالي سوى 24,79 في المائة من النساء (30 امرأة من أصل 121 عضواً). ومن جانب آخر، لم يكن بين حكام الأقاليم السبعة عشر الذين عينوا في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 سوى امرأة واحدة (5,88 في المائة). وبالإضافة إلى ذلك، لا تشكل النساء سوى 3 في المائة من أعضاء اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، و6 في المائة في المجلس الوطني لإصـــلاح قطاع الأمن، و20 في المائة في لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، و1 في المائة و5 في المائة على التوالي في الإدارات المؤقتة على صعيد المناطق والمقاطعات. وأخيراً، تشكل النساء 25,59 في المائة من أعضاء المجالس المحلية.

(1) CEDAW/C/IR/MLI/1.

دال- وضع الطفل

55- لا تزال الأزمة المالية واستمرار انعدام الأمن في المناطق الوسطى والشمالية تؤثر تأثيراً مدمراً على الأطفال، وقد أدى إلى انتهاكات خطيرة ضدهم. فعلى سبيل المثال، تفيد أرقام الأمم المتحدة أن ما لا يقل عن 63 طفلاً قُتِلوا و54 شُوِّهوا في الفترة من 2 حزيران/يونيه إلى 28 كانون الأول/ديسمبر 2020. وخلال الفترة نفسها، تم تجنيد ما لا يقل عن 171 طفلاً، خاصة على يد ائتلاف الجماعات المسلحة (47)، وتنسيقية الحركات الأزوادية (41)، والحركة العربية الأزوادية – تنسيقية الحركات الأزوادية (36)، ودان نان أمباساغو (18)، وجبهة تحرير ماسينا (18)، وجماعات مسلحة مجهولة الهوية (7)، والقوات المسلحة المالية (2)، والدوزو (2). ومن جانب آخر، تفيد أرقام الأمم المتحدة مرة أخرى أن 62 في المائة من المشردين داخلياً في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 كانوا من الأطفال، وكانت 230 1 مدرسة مغلقة بسبب انعدام الأمن، مما أثر على 000 369 تلميذ.

56- والأخطر من ذلك، وفقاً لما ذكرته المجموعة العالمية للحماية، هو أن النزاع وانعدام الأمن وجائحة كوفيد-19 وتدهور الأوضاع الاقتصادية أدى إلى زيادة الاتجار بالأطفال والعمل القسري والتجنيد الجبري من جانب الجماعات المسلحة في مالي. وبالفعل، يُدفَع الأطفال إلى مناجم الذهب غير الرسمية، ولا سيما في غاو وكيدال، حيث تسيطر الجماعات المسلحة على العديد من المناطق. وفي هذا الصدد، يذكّر الخبير المستقل بأن فريق الخبراء المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن 2374(2017) أوضح في تقريره الصادر في 13 آب/أغسطس 2020 الدور الذي اضطلعت به تنسيقية الحركات الأزوادية وجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم وائتلاف الجماعات المسلحة ومجموعة دعم الإسلام والمسلمين في السيطرة على إنتاج الذهب الحرفي في مناطق كيدال وتمبكتو وغاو[2]. ووفقاً لمجموعة الحماية العالمية، تمارس الجماعات المسلحة أيضاً الاتجار بالأطفال للعمل في مناجم الذهب، مستخدمة الأرباح لإثراء مقاتليها، وتغذية تجارة الأسلحة، وتمويل العنف. وهكذا، حددت التقييمات السريعة في تموز/يوليه 2020 نحو 000 6 طفل، معظمهم من الفتيان، يعملون في ثمانية مواقع للتعدين في البلد حيث يتعرضون لأسوأ أشكال عمل الأطفال والاستغلال الاقتصادي والعنف الجنسي والبدني والنفسي. ومن جهة أخرى، تُختطف فتيات صغيرات لإرسالهن إلى باماكو أو إلى مناطق التعدين أو الزراعة حيث يُجبرن على ممارسة البغاء من أجل البقاء.

هاء- المهاجرون والمشردون داخل بلدهم

57- يلاحظ الخبير المستقل أن مالي كانت، حتى 30 أيلول/سبتمبر 2020، تضم 019 47 لاجئاً. ويلاحظ أيضاً أن البلد كان يضم 193 311 مشرداً داخلياً في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020 بعد أن كان عددهم 751 207 مشرداً في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، أي بزيادة قدرها 49,79 في المائة. وكان أكبر عدد من المشردين يوجد في مناطق موبتي (150 131)، وغاو (315 63)، وتمبكتو (180 43)، وسيوغو (336 35)، وميناكا (144 21). وعلم الخبير المستقل أن زيادة في عدد المشردين لوحظت منذ بداية عام 2018، نتيجة لتصاعد أعمال العنف في المناطق الوسطى والشمالية من البلد. وبالفعل، تشير إحصاءات الأمم المتحدة إلى أن هذا العدد تضاعف في عام 2018، فانتقل من 172 38 في كانون الأول/ديسمبر 2017 إلى 046 77 في كانون الأول/ديسمبر 2018، قبل أن يتضاعف ثلاث مرات تقريباً في العام التالي، حيث بلغ 751 207 في كانون الأول/ديسمبر 2019.

(2) S/2020/785، الفقرات 120 إلى 126.

واو- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

58- يشير الخبير المستقل إلى أن مالي احتلت بحلول عام 2020 المرتبة 184 من بين 189 بلداً من حيث مؤشر التنمية البشرية. وقد أدت الأزمات والنزاعات المسلحة إلى تفاقم الظروف الهشة التي يعيشها السكان، كما أنها تقوض التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن جانب آخر، أدت جائحة كوفيد-19 وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية إلى تفاقم المشكلة. ولذلك، يحيي الخبير المستقل التدابير المختلفة التي اتخذتها مالي وشركاؤها للتخفيف من أثر كوفيد-19 على السكان.

59- وظل تفاقم العنف في شمال البلد ووسطه يتسبب، على الخصوص، في زيادة عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. فعلى سبيل المثال، ارتفع هذا العدد في الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 30 أيلول/سبتمبر 2020 من 4,3 ملايين إلى 6,8 ملايين، أي بزيادة قدرها 58,13 في المائة. ومنذ بداية عام 2020، ارتفع هذا العدد من 3,9 ملايين إلى 6,8 ملايين، أي بزيادة قدرها 74,35 في المائة. ولذلك، يساور الخبير المستقل القلق لأن خطة الاستجابة الإنسانية لم تُموَّل حتى 30 أيلول/سبتمبر 2020 سوى بنسبة 35 في المائة.

60- ويشير الخبير المستقل إلى أن مالي اعتمدت استراتيجية إنمائية وطنية جديدة بعنوان "الإطار الاستراتيجي للإنعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة (2019-2023)". ويشجع مالي على السهر على تنفيذ إطار السياسة العامة هذا وفقاً لمعايير حقوق الإنسان ومبادئها.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

61- يشير الخبير المستقل إلى أن مالي لا تزال تواجه تحديات هائلة ومتعددة الأشكال في مجالات الأمن والحوكمة والتنمية. وكما أظهرت التجربة في أماكن أخرى، لن تقتصر عواقب زعزعة الاستقرار في مالي على الحدود الجغرافية للبلد أو على منطقة الساحل. ولذلك، ينبغي للأمم المتحدة، خاصة عن طريق البعثة المتكاملة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وبقية المجتمع الدولي ككل اتخاذ إجراءات عاجلة إلزامية لتمكين مالي ومنطقة الساحل من تحقيق الاستقرار في أقرب وقت ممكن.

62- وما زال سكان مالي يدفعون ثمن تدهور الوضع الأمني. وفي المناطق الشمالية والوسطى من البلد على وجه الخصوص، يعيش السكان في خوف يومي من الهجمات التي تشنها الجماعات المتطرفة العنيفة وما يسمى بالجماعات المسلحة المحلية للدفاع عن النفس، ومن انتهاكات قوات الدفاع والأمن، ولا سيما أثناء عمليات مكافحة الإرهاب، ومن الجريمة. وينبغي لمالي وشركائها أن يفعلوا كل ما في وسعهم لتحسين حماية المدنيين في هذه المناطق.

63- وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، ولا سيما مسألة مكافحة الإفلات من العقاب، يذكّر الخبير المستقل بأن الدولة المالية ملزمة باتخاذ تدابير لمنع وقمع الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان التي ترتكبها جهات فاعلة تابعة للدولة وغير تابعة لها. ورغم أن الإطار القانوني المالي لا يزال يتطلب إصلاحات عميقة للامتثال للقانون الدولي، فإنه، في حالته الراهنة، سيمكن فيما يبدو من ملاحقة مرتكبي الكثير من الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان في البلد. ومن ثم فإن المشكلة في مالي لا تتمثل في عدم كفاية الأحكام الجنائية بقدر ما تتمثل في تطبيقها من جانب

السلطات المختصة. وبالفعل، يبدو من المعلومات التي تلقاها الخبير المستقل أن دولة مالي لا تملك، في بعض الحالات، الإرادة و/أو القدرة اللازمة للتحقيق بفعالية مع المتهمين بارتكاب الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني أو محاكمتهم، ولا سيما الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في شمال البلد ووسطه. وفي ضوء هذه الحالة، يرى الخبير المستقل أن على المحكمة الجنائية الدولية أن تتخذ الخطوات اللازمة للتحقيق في هذه الانتهاكات وتحديد المسؤوليات الجنائية فيما يخص الانتهاكات التي تدخل ضمن نظام روما الأساسي.

64- ويود الخبير المستقل أن يؤكد على أهمية احترام حقوق المرأة وحمايتها وتعزيزها، بما في ذلك من العنف الجنساني. ولن يتسنَّ التنفيذ الكامل لأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وجدول أعمال الاتحاد الأفريقي لعام 2063 ما دام نصف سكان مالي محرومين من كامل حقوقهم الإنسانية. ويجب أن تُتاح للنساء والفتيات في مالي إمكانية الحصول على جميع حقوقهن على قدم المساواة مع الرجال والفتيان.

باء- التوصيات

65- يكرر الخبير المستقل تأكيد توصياته السابقة ويقدمها فيما يلي.

66- يوصي الخبير المستقل السلطات المالية بما يلي:

(أ) دعم الجهات الفاعلة التي تعمل على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني؛

(ب) مواصلة المشاركة في المبادرات المتخذة من أجل منع نشوب النزاعات ومن أجل الوساطة والحوار والمصالحة، وتعزيز التعايش السلمي، وحل النزاعات وتسويتها بطريقة سلمية، بما في ذلك من خلال آليات تقليدية لبناء السلام أو توطيده، ودعم هذه المبادرات؛

(ج) إظهار استعدادها لمكافحة الإفلات من العقاب بفعالية من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة والمشاركة بنشاط في تنفيذ التوصيات ذات الصلة التي قبلها البلد أثناء الاستعراض الدوري الشامل لعام 2018، بما في ذلك التوصيات التي تطلب منها ما يلي:

'1' التحقيق في الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكبة من جميع الأطراف، بما في ذلك العنف الجنسي؛

'2' ضمان مساءلة جميع مرتكبي هذه الانتهاكات والتجاوزات عن أفعالهم بتقديمهم إلى العدالة؛

'3' وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها قوات الدفاع والأمن من خلال إجراء تحقيقات منتظمة ومعاقبة مرتكبي هذه الانتهاكات (فرنسا)؛

'4' ضمان وصول ضحايا الانتهاكات والتجاوزات المذكورة أعلاه إلى العدالة، والسهر على حصول الضحايا على جبر الضرر؛

(د) ضمان أن تنفذ لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة ولايتها بطريقة شاملة، بما في ذلك عن طريق تحديد مسؤوليات المتهمين بارتكاب الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان التي يتعرض لها الضحايا الذين تجمع شهاداتهم؛

(هـ) مضـــاعفة الجهود للقضـــاء على جميع أشـــكال التمييز ضـــد المرأة في القانون والممارســـة، بســـبل منها التعجيل باعتماد قانون مكافحة العنف القائم على نوع الجنس، واتخاذ تدابير ملموسة لمنع هذا العنف ومكافحته؛

(و) ضمان مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات، وفقاً للقانون رقم 2015-052 الذي يحدد حصة 30 في المائة للنساء في المناصب الإسمية والانتخابية؛

(ز) ضمان مشاركة المرأة في جميع مبادرات السلام والأمن، بما في ذلك عملية السلام الجارية في البلد، وفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن 1325(2000)؛

(ح) إصـــدار قانون يجرم الرق على وجه التحديد في أقرب وقت ممكن، على غرار دول أخرى في المنطقة، والتعاون مع جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك المجتمع المدني، لتنظيم حملات وطنية تهدف إلى إلغاء الرق؛

(ط) استخدام الانتقال السياسي لكتابة صفحة جديدة في تاريخ مالي، ولا سيما لتنفيذ الإصلاحات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون بشكل عام.

67- يوصي الخبير المستقل السلطات المالية بما يلي:

(أ) الوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية والهجمات ضـــد المدنيين، واحترام حقوق السكان المدنيين؛

(ب) الوقف الفوري للهجمات على الهياكل الأســاســية والممتلكات المدنية مثل المدارس أو المستشفيات أو المراكز الصحية وسيارات الإسعاف وغيرها من المركبات التي تقل المرضى أو الأشياء التي تعتبر أساسية لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة؛

(ج) احترام الأفراد المشـمولين بحماية القانون الدولي، مثل حفظة السـلام والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، وممتلكات المنظمات الإنسانية، وعدم إعاقة إيصال المساعدة الإنسانية.

68- يوصي الخبير المستقل المجتمع الدولي بما يلي:

(أ) إعادة التفكير، مع جميع الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصـــادية لدول غرب أفريقيا، في طرق مواجهة التحديات التي تواجهها مالي في مجال الأمن، بســـبل منها النظر في إمكانية إيفاد الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصـــادية لدول غرب أفريقيا قوات متخصصة في مكافحة الإرهاب؛

(ب) تزويد القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بالموارد اللازمة لتمكينها من تنفيذ ولايتها؛

(ج) تزويد مالي بالموارد والمســـاعدات اللازمة لتمكين البلد من اســـتعادة وجود الدولة وسلطتها تدريجياً، فضلاً عن الخدمات الاجتماعية الأساسية في جميع أنحاء الإقليم؛

(د) تمويل خطة الاستجابة الإنسانية تمويلاً كافياً؛

(هـ) إبقاء مسألة حالة حقوق الإنسان في مالي قيد نظره.

69- **يوصي الخبير المستقل البعثة المتكاملة بما يلي:**

(أ) **التصدي على نحو استباقي للتهديدات التي تستهدف المدنيين، والاستمرار بوجه خاص في تعزيز وجودها في جميع المناطق الحساسة، بما فيها المناطق التي تشهد أكثر الهجمات على السكان المدنيين تواتراً وتهديداً؛**

(ب) **الاستمرار في جمع معلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ومضاعفة الجهود لتحديد هوية المسؤولين الرئيسيين عن هذه الأفعال من أجل إبلاغ المحاكم الوطنية والدولية.**

70- **يوصي الخبير المستقل المحكمة الجنائية الدولية بأن تفتح تحقيقات في أقرب وقت ممكن لتحديد المسؤوليات الجنائية عن الجرائم المشمولة بنظام روما الأساسي التي ارتُكبت في الماضي أو التي لا تزال تُرتكَب، ولا سيما في شمال ووسط مالي.**

71- **يوصي الخبير المستقل مجلس الأمن بأن يطبق بشكل أكثر منهجية الفقرة 8 (البندان (و) و(ز)) من القرار 2374(2017) باتخاذ عقوبات فردية ضد من يواصل من أفراد وكيانات ارتكاب انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني في مالي دون أي عقاب.**

72- **يوصي الخبير المستقل الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بنشر تقرير لجنة التحقيق الدولية في مالي في أقرب وقت ممكن.**